

# مؤتمر نزع السلاح

ماليزيا

باسم الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٢١

ورقة عمل

## نزع السلاح النووي

- ١- تكرر مجموعة الـ ٢١ الإعراب عن رأيها أن مؤتمر نزع السلاح هو الهيئة المتعددة الأطراف الوحيدة للتفاوض على نزع السلاح، وتشدد المجموعة في ذلك الصدد على أن نزع السلاح النووي يأتي على رأس أولوياتها في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح.
- ٢- وتكرر المجموعة الإعراب عن عميق قلقها من الخطر الذي يشكله على بقاء البشرية استمرار وجود الأسلحة النووية وإمكانية استخدامها أو التهديد باستخدامها. فما دامت الأسلحة النووية موجودة، سيبقى خطر استخدامها وانتشارها قائماً.
- ٣- وتكرر المجموعة الإعراب عن موقفها، الذي سبق أن أعربت عنه في بيانات أدلت بها في مؤتمر نزع السلاح، وتشير إلى الوثائق الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة - والدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح وإلى أول قرار على الإطلاق يصدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة (١)١ في عام ١٩٤٦، الذي اعتمد بالإجماع، ونادى بإزالة الأسلحة النووية من الترسانات الوطنية.
- ٤- وتشير بلدان حركة عدم الانحياز الأعضاء في المجموعة إلى إعلان قمة طهران في عام ٢٠١٢، وإلى الوثيقة الختامية الصادرة عن حركة عدم الانحياز، وإلى الإعلان الصادر عن المؤتمر الوزاري الثامن عشر لحركة عدم الانحياز الذي عُقد في طهران في ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٥.
- ٥- وفضلاً عن ذلك، استنتجت محكمة العدل الدولية، في فتاها الصادرة في عام ١٩٩٦، أن هناك التزاماً بإجراء وإنهاء مفاوضات بحسن نية تؤدي إلى نزع السلاح النووي بجميع أشكاله في ظل مراقبة دولية صارمة وفعالة. وفي هذا الشأن، تُشير المجموعة إلى دعمها القوي لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٥٦/٧٠ الصادر تحت عنوان: "متابعة فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها".



٦- وأكد إعلان الألفية الصادر في عام ٢٠٠٠ أيضاً من جديد التزام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالسعي إلى إزالة أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما منها الأسلحة النووية.

٧- وترحب المجموعة بالإعلان الرسمي، ولأول مرة في التاريخ، عن كون أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام، وذلك بمناسبة انعقاد القمة الثانية لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي عُقدت في هافانا، كوبا، يومي ٢٨ و ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤؛ ويتضمن الإعلان التزام جميع دول تلك المنطقة بتعزيز نزع السلاح النووي باعتباره هدفاً ذا أولوية وبالإسهام في نزع السلاح بصورة عامة وكاملة. ويُؤمل أن يلي هذا الإعلان إعلانات سياسية أخرى تهم مناطق أخرى من العالم باعتبارها "مناطق سلام". وترحب المجموعة بإعلان كيتو السياسي، الذي اعتمد في القمة الرابعة لدول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي عُقدت في كيتو، إكوادور، في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، والتي تم فيها التأكيد مجدداً على أمور منها التزام جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بالحفاظ على السلم وعلى الأمن الدولي وبالاستقلال السياسي ونزع السلاح النووي، وهي أمور من شأنها أن تؤدي إلى نزع السلاح بصورة عامة وكاملة وقابلة للتحقق منها. وتعيد جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تأكيد التزامها بتوطيد موقف أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بوصفها منطقة سلام وتبرز خاصيتها المتمثلة في كونها أول منطقة، على الإطلاق، خالية من الأسلحة النووية أنشئت بموجب معاهدة تلاتيلولكو.

٨- وتحيط المجموعة علماً بالخطوات التي قامت بها الدول الحائزة للأسلحة النووية من أجل خفض ترساناتها، إلا أنها تعرب مجدداً عن عميق قلقها بشأن بطء وتيرة التقدم باتجاه نزع السلاح النووي وعدم إحراز الدول الحائزة للأسلحة النووية أي تقدم باتجاه تحقيق الإزالة الكاملة لترساناتها النووية. وتشدد المجموعة على أهمية التنفيذ الفعال لتدابير ملموسة تؤدي إلى عالم خالٍ من الأسلحة النووية. ويستلزم هذا الأمر تجديد المجتمع الدولي إرادته السياسية من أجل تسريع التقدم باتجاه نزع السلاح النووي. وتأمل المجموعة أن تعتم جميع الدول كل الفرص التي تتاح لها لتحقيق هذه الغاية.

٩- وترحب المجموعة بعقد الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن نزع السلاح النووي وبالنتائج التي تمخض عنها في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، وتؤكد مجدداً قرارها ذا الصلة ٣٤/٧٠ بأن تتابع هذا الاجتماع. ومثلما ذكر الأمين العام للأمم المتحدة، محقاً، في مؤتمر نزع السلاح العام الماضي فإن الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن نزع السلاح النووي قد برهن على أن هذه المسألة لا تزال من أهم الأولويات الدولية وتستحق الاهتمام بها على أعلى المستويات. وفي هذا الشأن، تعرب المجموعة عن دعمها التام لأهداف هذا القرار ولا سيما منها دعوته إلى مؤتمر نزع السلاح أن يتخذ قراراً عاجلاً بشأن التفاوض على نزع السلاح النووي، ولا سيما على اتفاقية شاملة بشأن الأسلحة النووية تحظر امتلاكها وتطويرها وإنتاجها وحيازتها وتجارتها وتخزينها ونقلها واستخدامها أو التهديد باستخدامها وتنص على

تدميرها. وفي هذا الشأن، تذكّر المجموعة بورقة العمل التي قدمتها، والمضمّنة في الوثيقة CD/2032. وترحب المجموعة أيضاً بقرار عقد مؤتمر دولي رفيع المستوى بشأن نزع السلاح النووي في إطار الأمم المتحدة، في عام ٢٠١٨ على أبعد تقدير، من أجل استعراض ما أُحرز من تقدم في هذا الصدد.

١٠- وتعيد المجموعة التأكيد على أهمية آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف. وتشير إلى تقرير الفريق العامل المفتوح العضوية الذي كلفته الجمعية العامة للأمم المتحدة بـ "وضع مقترحات لتحقيق تقدم في مفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف من أجل تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه خالياً منها"، وهي تأمل أن تساهم في المفاوضات بشأن نزع السلاح النووي في مؤتمر نزع السلاح، ولا سيما في وضع اتفاقية شاملة بشأن الأسلحة النووية تحظر امتلاكها وتطويرها وإنتاجها وحيازتها وتجارتها وتخزينها ونقلها واستخدامها أو التهديد باستخدامها وتنص على تدميرها. وتوخياً لهذه الغاية، تحيط المجموعة علماً بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٣/٧٠ بالـ "مضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف"، وتأمل أن ينخرط الأعضاء بمهمة وبشكل بناء في عمل الفريق العامل المفتوح العضوية الذي أنشأته الجمعية العامة، كما تأمل أن تسهم هذه العملية في إنجاح عمل مؤتمر نزع السلاح.

١١- وتعرب المجموعة عن بالغ قلقها من الموت والدمار الفوريين والعشوائيين والهائلين اللذين يخلفهما أي انفجار نووي ومن عواقب ذلك الكارثية والطويلة الأمد على صحة البشر وعلى البيئة وغيرها من الموارد الاقتصادية الحيوية، مما يهدد حياة الأجيال الحاضرة والمقبلة. وفي هذا الشأن، تعتقد المجموعة أن الإدراك الكامل للعواقب الكارثية للأسلحة النووية يجب أن يكون الأساس الذي تركز عليه جميع النهج والجهود والالتزامات الدولية التي تُقطع بغرض تحقيق نزع السلاح النووي، وذلك من خلال عملية جامعة تشارك فيها كل الدول.

١٢- وتتفق المجموعة مع الأمين العام للأمم المتحدة على أن هناك إدراكاً متزايداً للعواقب الإنسانية الكارثية التي تنجم عن أي تفجير لسلاح نووي وهي ترحب في هذا الشأن باستضافة المؤتمرات المخصصة لهذا الموضوع التي عُقدت في أوصلو يومي ٤ و ٥ آذار/مارس ٢٠١٣، وفي مكسيكو يومي ١٣ و ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٤، وفي فيينا يومي ٨ و ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

١٣- وترحب الدول من مجموعة الـ ٢١ الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بالروح التي اتسمت بها استنتاجات المؤتمرات بشأن الأثر الإنساني للأسلحة النووية، كما ترحب بالتعهدات والبيانات الوطنية التي أدلى بها العديد من الدول أثناء مؤتمر فيينا ومنذ انعقاده والرامية إلى ضمان تحقيق تقدم في نزع السلاح النووي عن طريق التفاوض على تدابير فعالة وملزمة قانوناً، ولا سيما على اتفاقية شاملة بشأن الأسلحة النووية مع تحديد إطار زمني معين لها. والدول الأعضاء في مجموعة الـ ٢١ الأطراف في معاهدة عدم الانتشار تدعو جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار إلى تنفيذ تعهداتها الصريح بإزالة

ترساناتها النووية إزالة كاملة، بما يؤدي إلى نزع السلاح النووي الذي التزمت به جميع الدول الأطراف بموجب المادة السادسة. وبالنظر إلى العواقب الإنسانية الكارثية وإلى المخاطر والتهديدات غير المقبولة المرتبطة بأي انفجار نووي، ستسعى الدول من مجموعة الـ ٢١ الأطراف في معاهدة عدم الانتشار جاهدةً إلى التعاون مع جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة فيما تبذله من جهود لحظر الأسلحة النووية وإزالتها.

١٤- وفي معرض تأكيد المجموعة التزامها العتيد بنزع السلاح النووي، تبين الحاجة الماسة إلى البدء في المفاوضات على هذه المسألة في مؤتمر نزع السلاح دون تأخير. وفي هذا السياق، تؤكد المجموعة مجدداً استعدادها التام للبدء في التفاوض على برنامج على مراحل من أجل إزالة الأسلحة النووية إزالة كاملة، بما في ذلك التفاوض على اتفاقية بشأن الأسلحة النووية تحظر تطوير الأسلحة النووية وإنتاجها وتخزينها واستخدامها وتنص على تدميرها، بما يؤدي إلى إزالة الأسلحة النووية بصورة قابلة للتحقق منها وغير انتقائية وعلمية النطاق، مع تحديد إطار زمني معين لها.

١٥- وفي هذا الشأن، تشدد المجموعة على أنه يتعين تطبيق المبادئ الأساسية المتمثلة في الشفافية والتحقق واللاجحة على جميع تدابير نزع السلاح النووي.

١٦- وتؤكد المجموعة مجدداً أن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي أمران مترابطان بشكل عضوي يقوي أحدهما الآخر.

١٧- وتشدد مجموعة الـ ٢١ على أنه لا غنى عن تحقيق تقدم في نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي، بجميع جوانبهما، في توطيد السلام والأمن الدوليين. وتؤكد المجموعة مجدداً أن الجهود الرامية إلى تحقيق نزع السلاح النووي والتهدج العالمية والإقليمية وتدابير بناء الثقة يكمل بعضها الآخر وينبغي، كلما أمكن ذلك، المضي فيها معاً بالتزامن من أجل تعزيز السلم والأمن الإقليميين والدوليين.

١٨- وتؤكد المجموعة ثانيةً أن إزالة الأسلحة النووية إزالة كاملة هو الضمان المطلق الوحيد الذي يؤمن من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. وفي انتظار تحقيق الإزالة الكاملة لهذه الأسلحة، تعيد المجموعة تأكيد الحاجة الماسة إلى التوصل إلى اتفاق مبكر على صك عالمي غير مشروط وملزم قانوناً يؤمن الدول غير الحائزة للسلاح النووي من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. وتدعو المجموعة أيضاً إلى البدء في المفاوضات من أجل الاتفاق على اتفاقية دولية تحظر استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها أيّاً كانت الظروف، وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٦٢/٧٠.

١٩- وتعرب المجموعة عن شواغلها من عقائد الدفاع الاستراتيجية للدول الحائزة على الأسلحة النووية وللمجموعة من الدول حدّدت الأسباب وراء استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها، ومن ثم فإن هناك حاجة حقيقية وعاجلة في هذا الشأن إلى التخلص من

دور الأسلحة النووية في العقائد الاستراتيجية والسياسات الأمنية حتى يتسنى التقليل إلى أدنى حد من خطر استخدام هذه الأسلحة مرة أخرى وتيسير عملية إزالتها. وفي هذا الصدد، تشير المجموعة إلى مساندتها القوية للغايات من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٧/٧٠ المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ المتمثلة في "الحد من الخطر النووي"، وكذلك إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٤٢/٦٩ المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ بشأن "تخفيض درجة الاستعداد الشعبي لمنظومات الأسلحة النووية".

٢٠- وتشدد مجموعة ال ٢١ على أهمية تحقيق الانضمام العالمي إلى معاهدة حظر التجارب النووية، بما فيها جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية، وهو ما قد يسهم في أمور منها عملية نزع السلاح النووي. وتؤكد المجموعة أن لا غنى عن استمرار التزام جميع الدول الموقعة على المعاهدة، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، بنزع السلاح النووي إذا ما أريد للمقاصد من المعاهدة أن تتحقق بشكل كامل.

٢١- وتعيد المجموعة تأكيد الصلاح المطلق للدبلوماسية المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، وتعرب عن تصميمها على تعزيز تعددية الأطراف باعتبارها المبدأ الأساسي للمفاوضات في هذه المجالات. وفي هذا الصدد، تعرب المجموعة عن دعمها القوي للغايات المتوخاة من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣١/٧٠ المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ بشأن "تعزيز تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار".

٢٢- وتعرب الدول الأعضاء في مجموعة ال ٢١ الأطراف في معاهدة عدم الانتشار عن خيبة أملها وعن عميق قلقها من أن ثلاث دول أطراف، من بينها دولتان تتحملان مسؤولية خاصة بصفتها ودعتين لمعاهدة عدم الانتشار، وكذلك الدول الراحية للقرار المتعلق بالشرق الأوسط الصادر عن مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار وتمديدها لعام ١٩٩٥، قد عرقلت توافق الآراء على مشروع وثيقة ختامية في المؤتمر التاسع لاستعراض معاهدة عدم الانتشار بما في ذلك عملية إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من السلاح النووي ومن جميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى، مثلما جاء في قرار مؤتمر ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط. ومن شأن هذا الأمر أن يقوّض الجهود الرامية إلى تعزيز نظام عدم الانتشار برمته. ومن جديد تؤكد الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار من مجموعة ال ٢١ أن قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط لا يزال يشكل أساساً لإنشاء مثل تلك المنطقة وأن قرار عام ١٩٩٥ لا يزال صالحاً حتى تنفيذه بالكامل. وتعرب الدول الأعضاء في مجموعة ال ٢١ الأطراف في معاهدة عدم الانتشار أيضاً عن قلقها البالغ من عدم تنفيذ قرار عام ١٩٩٥. فالمؤتمر، وفقاً للفقرة ٦ من هذا القرار، يدعو جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، إلى إبداء التعاون وبذل قصارى الجهود بغية ضمان إنشاء الأطراف الإقليمية منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية ومن جميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى، وتؤكد مجدداً أنه يتعين على الدول الراحية للقرار أن تتخذ جميع التدابير الضرورية لتنفيذه بشكل كامل

دون مزيد من التأخير. وتعرب الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٢١ الأطراف في معاهدة عدم الانتشار عن بالغ قلقها من استمرار عدم تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بعكس القرارات المتخذة في مؤتمرات استعراض نتائج معاهدة عدم الانتشار ذات الصلة، مما يقوّض مصداقية معاهدة عدم الانتشار ويخل بالتوازن الدقيق بين أركانها الثلاثة، حيث إن تمديد العمل بالمعاهدة حتى إشعار آخر يرتبط ارتباطاً لا انفصام له بتنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط. وفي هذا السياق، تؤكد الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٢١ الأطراف في معاهدة عدم الانتشار من جديد أن من الضرورة الملحة أن تنضم إسرائيل إلى المعاهدة دون مزيد من التأخير وأن تخضع جميع مرافقها النووية للضمانات الشاملة لمنظمة الطاقة النووية. ومع أن من شأن عدم الاتفاق على وثيقة ختامية أن يقوّض نظام معاهدة عدم الانتشار، تؤكد الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٢١ الأطراف في معاهدة عدم الانتشار استمرار صحة الالتزامات المقطوعة في أعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠١٠، ولا سيما منها التعهد الصريح بنزع السلاح النووي، وتدعو إلى تنفيذها بشكل كامل دون مزيد من التأخير.

٢٣- وتود المجموعة كذلك أن تعيد تأكيد حق كل دولة غير القابل في التصرف في تطوير الطاقة النووية وإجراء أبحاث فيها وفي إنتاجها واستخدامها للأغراض السلمية دونما تمييز.

٢٤- وتكرر المجموعة القول إنما على استعداد لتقديم مساهمات ببناء في عمل المؤتمر وهي، في هذا الصدد، تودّ أن تذكر بمضامين الوثائق التالية: CD/36/Rev.1 و CD/116؛ و CD/341؛ و CD/819؛ و CD/1388؛ و CD/1462؛ و CD/1570؛ و CD/1571؛ و CD/1923؛ و CD/1938؛ و CD/1959؛ و CD/1999؛ و CD/2044، التي قدمتها مجموعة الـ ٢١ توحياً لهذا الغرض.

٢٥- وتحيط المجموعة علماً بالمناقشات الموضوعية والتفاعلية غير الرسمية التي تناولت نزع السلاح النووي وعُقدت في إطار مؤتمر نزع السلاح من ٢١ إلى ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٤ طبقاً للجدول الزمني للأنشطة لدورة عام ٢٠١٤ الوارد في الوثيقة CD/1978 ويومي ١١ و ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٥ طبقاً للجدول الزمني للأنشطة لدورة عام ٢٠١٥ الوارد في الوثيقة CD/2021.

٢٦- وبالنظر إلى التزام المجموعة العتيد بنزع السلاح النووي وبالعالم خالٍ من الأسلحة النووية، تكرر مجموعة الـ ٢١ بيان الخطوات الملموسة التالية:

(أ) إعادة تأكيد التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية الصريح بتحقيق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية؛

(ب) التخلص من دور الأسلحة النووية في المذاهب الأمنية؛

(ج) اعتماد الدول الحائزة للأسلحة النووية تدابير للحد من الخطر النووي، من قبيل إلغاء حالة استنفار الأسلحة النووية وخفض درجة الاستعداد التعبوي لمنظومات الأسلحة النووية؛

(د) التفاوض على صك عالمي وغير مشروط وملزم قانوناً لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها؛

(هـ) التفاوض على اتفاقية بشأن الحظر التام لاستخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها؛

(و) التفاوض على اتفاقية بشأن الأسلحة النووية تحظر تطوير الأسلحة النووية وإنتاجها وتخزينها واستخدامها وتنص على تدميرها، بما يؤدي إلى إزالة الأسلحة النووية بصورة عالمية النطاق وغير انتقائية وقابلة للتحقق منها، مع تحديد إطار زمني معين لها.

٢٧- وفي الختام، تعرب مجموعة الـ ٢١ عن ارتياحها وتسلب الضوء على الأحداث التي طرأت في شتى أنحاء العالم تخليداً لذكرى السادس والعشرين من أيلول/سبتمبر، وهو "اليوم الدولي لإزالة الكاملة للأسلحة النووية" المخصص للمضي قدماً بهذا الهدف، بوسائل منها تعزيز توعية وتثقيف الجمهور العام بالخطر الذي تمثله الأسلحة النووية على البشرية وبضرورة إزالتها إزالة كاملة، وذلك بغرض تعبئة الجهود الدولية لتحقيق هذا الهدف؛ وهي، في هذا الصدد، تدعو الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والبرلمانيين ووسائل الإعلام والأفراد إلى اتخاذ مزيد من التدابير كل سنة لتخليد هذا اليوم.